

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- قوله فإن نكل أحدهما لزمه ما قال صاحبه .
- وهو المذهب وعليه الأصحاب .
- قال بعض الأصحاب لو نكل مشتر عن إثبات قضى عليه .
- قال في التلخيص فإن نكل المشتري عن الإثبات قضى عليه بتخيير البائع .
- قوله وإن تحالفا فرضي أحدهما بقول صاحبه أقر العقد وإلا فلكل واحد منهما الفسخ .
- هذا الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب .
- وقيل يقف الفسخ على الحاكم وهو احتمال لأبي الخطاب وقطع به بن الزاغوني .
- تنبيه ظاهر قوله وإلا فلكل واحد منهما الفسخ أن البيع لا يفسخ بنفس التحالف وهو الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب .
- وقيل يفسخ قال بن الزاغوني وهو المنصوص .
- وكذا لا يفسخ البيع لو امتنع البائع من إعطائه بما قاله المشتري وامتنع المشتري من الأخذ بما قاله البائع على الصحيح من المذهب .
- قال الزركشي هو المعروف عند الشيخين وغيرهما .
- وعنه يفسخ بمجرد إبائهما وهو ظاهر كلام الخرقى .
- قوله وإن كانت السلعة تالفة رجعا إلى قيمة مثلها .
- وهو كالصرح أنهما يتحالفان مع تلف السلعة وقد دخل ذلك في عموم قوله ومتى اختلفا في قدر الثمن تحالفا وهذا المذهب .
- قال في التلخيص أصح الروايتين التحالف .
- قال الزركشي هذا اختيار الأكثرين .
- قال بن منجا في شرحه هذا أولى وجزم به في الوجيز والخرقي وتذكرة